

«البتترول الوطنية» تضيف «جي إس» ضمن تحالفات «المصفاة الجديدة»

علمت «الانباء» من مصادرها أن شركة البترول الوطنية قامت بتأهيل شركة «جي إس» للهندسة الكورية الجنوبية للمشاركة في الحزمتين الرابعة والخامسة من مشروع المصفاة الجديدة وذلك عقب استبعادها من التأهيل سابقا، مشيرة إلى أن عدد التحالفات المؤهلة للمشاركة في المشروع ارتفع إلى 5 تحالفات، مما يجعل عنصر التنافسية مرتفعا وجيدا. وذكرت أن الشركة طلبت عقد اجتماع تمهيدي مع المقاولين المؤهلين للحزمتين يومي 5 و6 يونيو المقبل، وسوف تكون الزيارة الميدانية للتحالفات في 17 يونيو المقبل، وتم تحديد آخر موعد لتلقي استفسارات المناقصين في بداية أغسطس المقبل.

● أحمد مغربي

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

11 شركة في طريقها للشطب

محمود فاروق

كشفت مصادر مطلعة لـ «الانباء» عن مطالبات الجهات الرقابية لـ 11 شركة مدرجة تحديد مسارها في السوق، ولا سيتم شطبها من الأدرج في سوق الكويت للأوراق المالية، وستكون مهدة أيضا بشطبها من سجلات بنك الكويت المركزي ووزارة التجارة والصناعة قبل نهاية العام، وذلك بعد ان خاطبت الجهات الرقابية تلك الشركات منذ بداية العام بغرض تعديل أوضاعها أو تحديد مسار عملها، إلا انها لم ترد وتجب عن استفسارات الجهات الرقابية، وذكرت المصادر أنه في حالة اتخاذ الجهات الرقابية قرار الشطب، فإن ذلك لن تكون عليه تداعيات مباشرة على القطاع المصرفي، نظرا للمخصصات الكاملة التي قامت ببنائها البنوك تجاه أغلبية الانكشافات خاصة فيما يتعلق بالشركات محل الشطب، لكن هذه المخصصات ستصنف مقابل أصول مشطوبة ولن يتم عكسها لاحقا الى أرباح.

توقيف شركات جديدة بالبورصة

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أنه تم وقف تداول أسهم بعض الشركات وفقا لـ 5 شرايح وهي: أولا: شركات لم تقدم بيانات 31 ديسمبر 2013 و31 مارس 2014 هي كالاتي: الشركة الاولى للتأمين التكافلي (أولى تكافل) الشركة الكويتية لصناعة الانابيب -نقطية (انابيب). ثانيا: شركات لم تقدم بيانات 31 مارس 2014 وهي كالاتي: شركة الاستشارات المالية الدولية (ايغا) شركة المال للاستثمار (المال) شركة المدينة للتمويل والاستثمار (المدينة) الشركة الكويتية البحرينية للصيرفة الدولية (صيرفة) شركة أموال الدولية للاستثمار (أموال) شركة لؤلؤة الكويت العقارية (لؤلؤة) الشركة الكويتية للمسالخ (مسالخ ك) شركة نقل وتجارة المواشي (مواشي) شركة المجموعة المتحدة للصناعات الغذائية (الغذائية). ثالثا: شركات التي تجاوزت خسائرها المرحلة 75٪ فأكثر من رأس المال: الشركة الكويتية لصناعات الانابيب - نقطية (انابيب).

رابعا: شركات لم تعقد جمعياتها العامة خلال المهلة المحددة: شركة منافع للاستثمار (منافع) شركة استراتيجيا للاستثمار (استراتيجيا) الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية (الصينية) شركة دار الثريا العقارية (ثريا) الشركة الكويتية البحرينية للصيرفة (صيرفة) شركة التمدين العقارية (تمدين ع) شركة بيت الاستثمار الخلدجي (خلدجي) شركة صفوان للتجارة والمقاولات (صفوان) الشركة الكويتية لصناعة مواء التغليف (التغليف) شركة الفنادق الكويتية (الفنادق) شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك) شركة الانظمة الآلية (الأنظمة) الشركة الوطنية للميادين (ميادين). خامسا: شركات موقوفة بناء على طلبها: شركة المال للاستثمار.

«الامتياز» تسجل 3.9 ملايين دينار خسائر في الربع الأول

بلغت خسائر شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية (الامتياز) 3,9 ملايين دينار وذلك بنهاية الربع الأول من 2014 مقارنة بـ 1,3 مليون دينار خسائر الشركة بنهاية تلك الفترة من 2013، وذلك حسب إعلان الشركة على موقع البورصة امس. وبلغت خسارة السهم 3,67 فلوس مقارنة بـ 1,26 فلوس في الفترة المقارنة. وأفادت الشركة على موقع البورصة الإلكتروني بأن حقوق مساهمي الشركة تراجمت إلى 170 مليون دينار مقارنة بـ 213 مليون دينار. كما تراجمت موجودات الشركة بنهاية تلك الفترة إلى 317 مليون دينار مقارنة بـ 366 مليون دينار.

بينما انخفضت المطلوبات المتداولية إلى 65 مليون دينار مقارنة مع 79 مليون دينار كما تراجع إجمالي المطلوبات إلى 106,6 مليون دينار من 119 مليون دينار.

أثرياء بريطانيا إلى قمم غير مسبوق في الشراء

لندن - رويترز: قال تقرير سنوي إن أثرياء بريطانيا بلغوا حدا من الشراء لم يبلغوه من قبل، وإن مجموع ثروتهم بلغ 518,9 مليار استرليني (874 مليار دولار) أي ما يعادل ثلث الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وتوضح قائمة صنادي تايمز للأثرياء لعام 2014 أن الألف رجل وامرأة الأكثر ثراء صدعوا إلى قمم جديدة، إذ ارتفع مجموع ثروتهم بنسبة 15,4٪ مقارنة بعام 2013، وتضمنت القائمة رئيس التلفزيون السابق جامي أوليفر ورئيس سلسلة المتاجر الكبرى تسكو تيري ليهي ومن بين الأثرياء دون الثلاثين الذين شملتهم القائمة إيما واتسون نجمة أفلام «هاري بوتر».

وقال فيليب بيريسفورد الذي يعد القائمة منذ عام 1989 «لم أر قط ارتفاعا استثنائيا في الثروة الشخصية مثل نمو ثروات الألف الأكثر ثراء في بريطانيا في العام الماضي». وقام لرويترز «الأكثر ثراء بريطانيا بلغوا حدا لم يحققوه من قبل». وتابع قائلا «التحدي الذي تواجهه الحكومة والأثرياء أنفسهم الآن هو أن يروا هذه الثروة تمتد لأسفل وللخارج.. خارج لندن نحو شمال وغرب البلاد».

وتتعارض الثروات الضخمة لأولئك الذين شملتهم القائمة بشكل صارخ مع الأوضاع المالية للبريطانيين العاديين التي تعاني من الضغوط والذين يكافح كثيرون منهم للتكيف مع آثار خمس سنوات من التضخم. ويوجد الجبذ الأول من قائمة الأثرياء في الأسبوع الماضي أن عدد أصحاب المياريات الذين يعيشون في بريطانيا ارتفع لأكثر من 100 لأول مرة من الأخرين سري وجوبي هندوجا المولودين في الهند يتصدران القائمة بثروة قدرها 11,9 مليار استرليني.



المؤشرات لا تظهر هوة كبيرة في اسعار الاسهم الكويتية والخليجية. فنسبة القيمة السوقية للبورصات الخليجية الى الناتج المحلي الاجمالي مازالت توشر لمستويات امنة.. في الصورة جانب من قاعة التداول للبورصة الكويتية

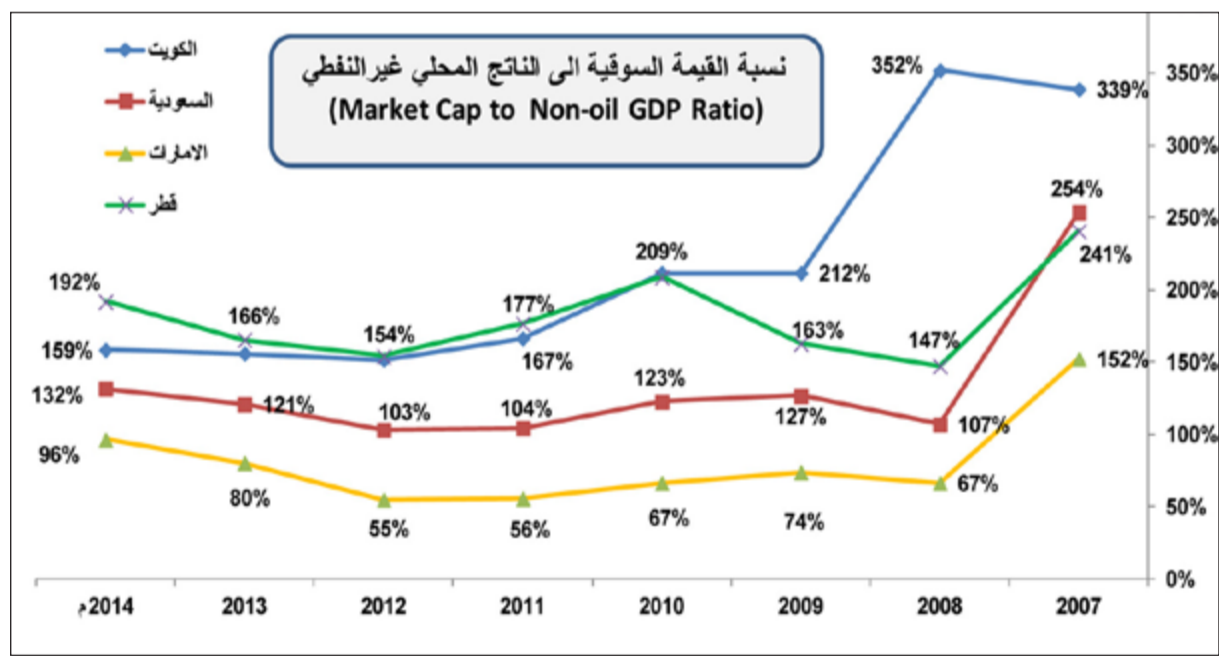
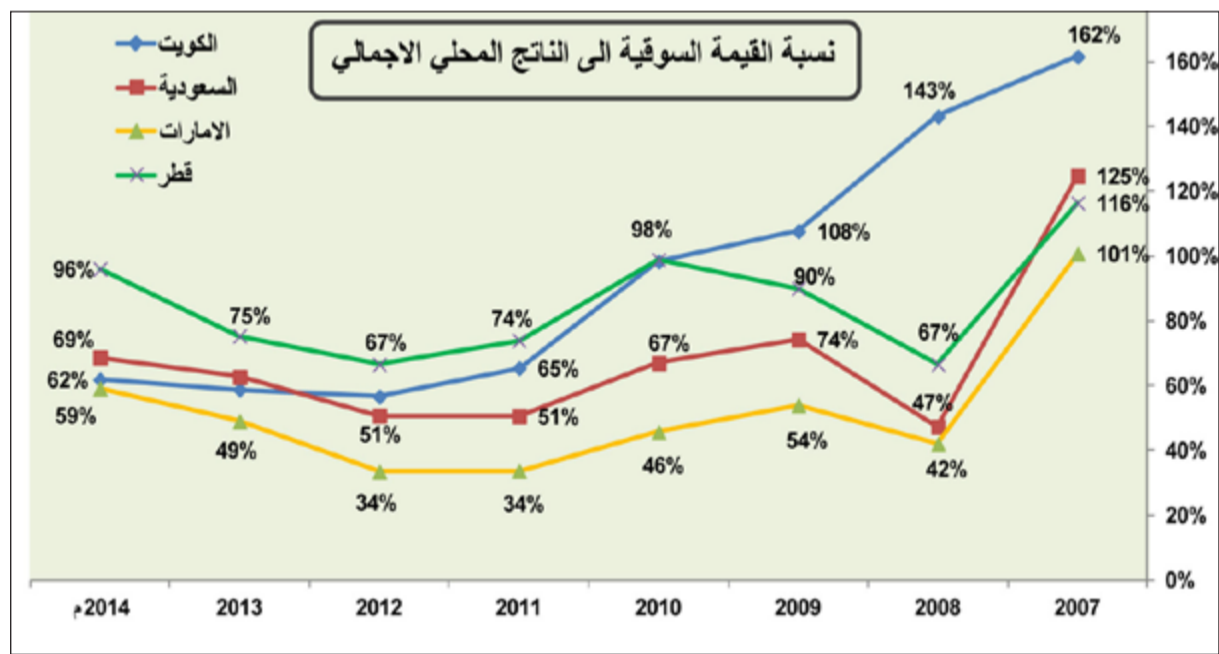
مؤشرات نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي تقول عكس ذلك: ما زلنا في منطقة الأمان

الأسواق الخليجية تتراجع.. هل نحن أمام فقاعة؟

● الفرص تلوح بالأسهم الكويتية.. لكن التعويل على نمو الناتج غير النفط

الأسواق الخليجية الأخرى ارتفاعات قوية، فقد حققت بورصة قطر أرقاما قياسية جديدة في أداء مؤشرها وتخطت قيمتها السوقية حاجز الـ 200 مليار دولار، كما ارتفع كل من سوق الأسهم السعودي وسوق ابو ظبي للأوراق المالية بنسبة 136٪ من أدنى مستوى سجله عام 2009 ومتجهين لتحقيق أرقام قياسية جديدة، وحقق سوق الأسهم السعودي ارتفاعا في قيمته السوقية بقيمة 290 مليار دولار مقارنة مع نهاية عام 2008 وأسواق الإمارات (دبي وابو ظبي) أضافت 130 مليارا الى قيمتها السوقية من ادنى مستوى لها نهاية عام 2011.

بالرغم من الارتفاعات المتتالية منذ عام 2012 في أسواق الأسهم الخليجية إلا أن نسبة قيمتها السوقية لجمعة الى الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج المتوقع لعام 2014 (1,7 تريليون دولار) لاتزال عند مستويات مقبولة، حيث سجلت 67٪ ومن المتوقع ان ترتفع تلك النسبة لتصل الى مستوى 100٪ في المدى المتوسط، حيث ان هناك هامشا لارتفاعات مقبلة بالترزامن مع الأداء المالي الجيد للشركات مستفيدة من السياسة المالية والإنفاقية التوسعية لدول الخليج والنمو الملحوظ في الاقتصاد الخليجي. تاريخيا، فبعد تسجيلها 119٪ خلال عام 2007، حيث كان مؤشرا واضحا على الفقاعة في أسعار الأسهم انخفضت نسبة القيمة السوقية لأسواق الأسهم الخليجية الناتج المحلي الإجمالي إلى 59٪ في عام 2008 وتراوحت بعدها ما بين 72٪ عام 2009 و48٪ عام 2012. وكان للارتفاع الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج من 932 مليار دولار عام 2007 إلى 1,6 تريليون دولار لكل من عام 2012 و2013 في احتواء تلك النسبة، والجدير ذكره ان هناك عوامل عديدة تساهم في أداء الأسواق المالية تتعلق بالأداء المالي للشركات والسياسات والتشريعات الاقتصادية والنمو الاقتصادي وغيرها.



تحسنت النسبة تدريجيا لتصل إلى نحو 160٪ وهي تتبع معدلاتها التاريخية قبل عام 2005. الأسواق الخليجية أما بالمقارنة مع الأسواق الخليجية، يعتبر سوق دبي المالي أكبر الرايحين منذ عام 2012، حيث ارتفع بنسبة 305٪ عن أدنى مستوى سجله المؤشر عام 2008 مدفوعا بارتفاعات متتالية بنسبة 19٪ و105٪ و58٪ في أعوام 2012 و2013 ومنذ بداية عام 2014 على التوالي. وكذلك حققت

دقة في تقييم البورصة من المقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي الذي يطغى عليه القطاع النفطي. وفي تحليل لتلك الأرقام يتبين أن نسبة القيمة السوقية لبورصة الكويت الى الناتج غير النفطي كانت عند أعلى مستوياتها خلال الفترة (2005-2008) حين ارتفعت تدريجيا من 279٪ عام 2005 إلى أعلى مستوياتها نهاية عام 2008 عند 352٪ حين كانت مؤشرات التقييم مبالغ فيها. ولكن بعد الانخفاضات المتتالية في البورصة منذ عام 2008

(2014) وهذا ما يعكس الأداء المتواضع للبورصة على عكس نظيراتها الخليجية التي عادت الى تسجيل أرقام قياسية وعوضت جزءا كبيرا من خسارتها السابقة. لكن من ناحية أخرى، وبما ان للكويت كباقي الدول الخليجية وضعها الخاص بالنسبة لهيكل الاقتصاد الذي يشكل القطاع النفطي فيه ما يزيد على نصف الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن مقارنة القيمة السوقية لبورصة الكويت الى الناتج غير النفطي يعتبر أكثر

دقة في تقييم البورصة على عكس نظيراتها الخليجية التي عادت الى تسجيل أرقام قياسية وعوضت جزءا كبيرا من خسارتها السابقة. لكن من ناحية أخرى، وبما ان للكويت كباقي الدول الخليجية وضعها الخاص بالنسبة لهيكل الاقتصاد الذي يشكل القطاع النفطي فيه ما يزيد على نصف الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن مقارنة القيمة السوقية لبورصة الكويت الى الناتج غير النفطي يعتبر أكثر

المحرك الاقتصادي

أخذت البورصات الخليجية تتراجع بعد موجة ارتفاعات قوية منذ بداية السنة، وبدأت تلوح في الأفق تساؤلات حول إمكانية ان تشهد الأسواق فقاعة، علما ان البورصة الكويتية لم تلحق بهذه الارتفاعات، لذا قد تكون خارج التساؤلات. وللإجابة عن هذه التساؤلات، أجرت «الانباء» تحليلا تناول نسبة القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية الى الناتج المحلي الإجمالي (Market Capitalization to GDP Ratio) حيث تعتبر من المؤشرات التي يعتمد عليها بعض المستثمرين لقياس وتقييم أداء أسواق الأسهم وبناء التوقعات عن مدى احتمال حدوث تصحيح او انتعاش في الأسواق المالية. فعلى سبيل المثال إذا كانت النسبة أعلى من مستوى 100٪ فهذا يعني ان تقييم سوق الأسهم مبالغ فيه ويدعو الى الاعتقاد بان التصحيح او هبوط حاد في أسعار الأسهم قد يحصل بعدها أما إذا تراوحت النسبة بين 50٪ و80٪ فهذا قد يدل على وجود الفرص المناسبة لشراء الأسهم ودخول الاستثمارات الى الأسواق. والعكس صحيح، إذا كانت النسبة في مستويات منخفضة، فهذا مؤشر على ان هناك فرصا في السوق.

الكويت.. فرص شراء بالنسبة للبورصة الكويتية، يلاحظ التحليل ان نسبة القيمة السوقية لبورصة الكويت الى الناتج المحلي الإجمالي خلال الـ 15 سنة الماضية منذ عام 2000 بلغت نحو 106٪، بينما تتداول البورصة الكويتية حاليا عند نسبة مقبولة بلغت 62٪ وهي تعتبر نقطة شراء إذا ما اعتمدنا على القاعدة الأساسية المذكورة أعلاه، أي في تحليل مؤشر نسبة القيمة السوقية لسوق الأسهم الى الناتج المحلي الإجمالي. والتحدي المقبل هو ان يحافظ الاقتصاد الكويتي على نسب نمو مستدامة بالتزامن مع استقرار في